



الدول الكبرى والوحدة العربية ١٩١٥ - ٢٠١٥

معرض: حازم عمر
باحث دكتوراه بكلية الاقتصاد
والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

عنوان الكتاب: الدول الكبرى والوحدة العربية ١٩١٥-٢٠١٥

بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧

المؤلف: أ.د. عليّ الدين هلال، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة.

في الربع الأخير من عام ٢٠١٧، صدر كتاب جديد عن مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، للدكتور عليّ الدين هلال، بعنوان "الدول الكبرى والوحدة العربية ١٩١٥ - ٢٠١٥"، وهو يعد الكتاب التاسع والخمسون للمؤلف، خلال مسيرته العلمية والفكرية التي تمتد لنصف قرن من الزمان، فكانت أول دراسة له بعنوان "مشروع راباكي لتحديد وسط أوروبا"، نُشرت بمجلة السياسة الدولية في عددها الأول في يوليو عام ١٩٦٥، ومن أحدث مؤلفاته كتابه الجديد بعنوان "جذور الفكر الاشتراكي: تجديد الفكر السياسي المصري الحديث"، الصادر عن مركز المحروسة للنشر في عام ٢٠١٨.

وفي هذا الكتاب يوثق المؤلف جهود الدول الغربية على مدى قرن من الزمان في مناهضة مشروعات الوحدة العربية، مستعيناً بمجموعة من الوثائق البريطانية والأمريكية التي ظلت سرية، ولم يتم الكشف عنها إلا بعد مرور خمسين عاماً، حيث تم الإفراج عن بعضها في بداية القرن الحالي، والبعض الآخر في وقت قريب (عام



٢٠١٧). وفي هذا السياق، يناقش المؤلف كيف كانت الزعامة المصرية، ممثلة في جمال عبدالناصر، تحدياً رئيسياً للقوى الكبرى، حيث تشير الوثائق إلى أن عبد الناصر خلال الفترة (١٩٥٢ - ١٩٥٥) كان الشغل الشاغل لأجهزة الاستخبارات الأمريكية التي كرسّت نشاطها لمحاصرة تأثيرات تحركاته وسياساته، وكانت تنظر إليه، تلك الأجهزة، على أنه يمثل "خطر داهم"، و"عدو رئيسي" يهدد المصالح الغربية في المنطقة.

وقسم المؤلف الكتاب إلى عشرة فصول وتمهيد ومقدمة وخاتمة. وللإجابة على السؤال المُحير، لماذا لم تتحقق الوحدة العربية؟ دارت الأسئلة البحثية حول: ما هي مواقف الدول الكبرى تجاه قضية الوحدة العربية؟ وما هي الأسباب أو العوامل التي تفسر هذا الموقف؟ وإلى أي مدى اتسق الموقف العلني للدولة تجاه قضايا الوحدة العربية، وحقائق موقفها التي تكشف عنه الوثائق والدراسات الدبلوماسية لهذه الدولة؟ وما هي عناصر الاستمرار والتغير في مواقف هذه الدول، والعوامل أو الأسباب التي تفسر ذلك؟ وما هي أنماط العلاقات والتفاعلات بين هذه الدول، ومدى اتفاقها أو تنافسها وصراعها بشأن هذا الأمر؟

الإطار النظري والمجالين الموضوعي والزمني

اعتمد المؤلف في تحليل مواقف الدول الكبرى تجاه قضية الوحدة العربية على مفاهيم المدرسة الواقعية، والتي تنطلق من أن الفهم الصحيح لسياسات الدول في المجال الدولي وتفاعلاتها مع بعضها البعض ينبغي أن يتأسس على رصد ومتابعة السلوك الفعلي لها وما تتخذه من مواقف وإجراءات في الواقع، وليس على الشعارات التي ترفعها وخطابات مسؤوليها في المحافل الدولية. واستند المؤلف إلى أربعة مفاهيم رئيسية وهي: القوة، والمصلحة الوطنية، والصراع، وتوازن القوى.

وتركز المجال الموضوعي للكتاب على علاقة الدول الكبرى بقضية الوحدة العربية. وكان المقصود بالدول الكبرى الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا،



والاتحاد السوفياتي حتى تفككه عام ١٩٩١، وتمت الإشارة إلى مواقف كل من إيطاليا وألمانيا. أما قضية الوحدة العربية، فالمقصود بها المراحل المختلفة للدعوة إلى استقلال العرب واتحادهم ابتداءً من الثورة العربية الكبرى ١٩١٦ ومروراً بتنامي الدعوات الوحدوية العربية في حقبة الثلاثينيات، ومشاريع الاتحاد العربي كمشروع الهلال الخصيب ومشروع الكتاب الأزرق، وإقامة جامعة الدول العربية باعتبارها الكيان الرسمي الجامع للعرب والمُعبر عن تضامنهم، والاتحادات بين الدول العربية التي نشأت في الخمسينيات والستينيات، وبعض المحاولات الاتحادية والتي كان من أنجحها دولة الإمارات العربية المتحدة ومجلس التعاون للدول العربية الخليجية، ثم قيام الوحدة الاندماجية بين شطري اليمن في مطلع التسعينيات.

بينما تضمن المجال الزمني للكتاب، فترة طويلة تمتد على مدى قرن ليشمل الفترة من اندلاع الحرب العالمية الأولى، وبداية اتصالات الحكومة البريطانية في كيفية استمالة العرب لدعم جهدها العسكري والثورة على الإمبراطورية العثمانية حتى عام ٢٠١٥، وخداعهم بحلم الوحدة.

الدول الكبرى والوحدة العربية: دبلوماسية الخداع والتضليل

تدور الفصول العشرة للكتاب حول سياسات الدول الكبرى تجاه قضية الوحدة العربية، ومراوغة مسئوليتها للقادة العرب، ففي الوقت الذين كانوا يبذلون فيه تعاطفاً مع المطالب الوحدوية العربية، كانوا يتفاوضون مع أطراف أخرى لتقسيم مناطق النفوذ. وقد تناول المؤلف في الفصل الأول مشروعات الاتحاد العربي في الفترة ما بين اندلاع الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤ ونشوب الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٣٩، موضحاً أن هذه الفترة شهدت بدايات اليقظة العربية المرتبطة بالثورة العربية الكبرى، واتفاق سايكس-بيكو في عام ١٩١٦ الذي تضمن تقسيم المنطقة العربية الآسيوية إلى عدة مناطق أشير إلى كل منها بلون؛ منطقة باللون الأسود تخضع لإدارة دولية وتشمل فلسطين، ومنطقة باللون الأحمر



تخضع للحكم البريطاني وتضم البصرة وبغداد وخانقين، ومنطقة باللون الأزرق تخضع للحكم الفرنسي وتشمل ساحل سورية، إضافة إلى إعلان بلفور في عام ١٩١٧ لإقامة وطن قومي لليهود. كما ناقش هذا الفصل القضايا العربية التي تمت خلال مؤتمر فرساي في عام ١٩١٩ وسان ريمو في عام ١٩٢٠، ومشروعات تأسيس مملكة عربية أو كونفدرالية عربية، والمواقف البريطانية التي اتسمت بالخداع والتلاعب بالألفاظ، والتحدث بأكثر من لسان للتهرب من إعطاء تعهدات صريحة يصعب التراجع عنها حال تغير الموازين والمصالح في المنطقة العربية.

ودرس الفصلين الثاني والثالث، محاولات إنشاء الاتحاد العربي (المعروف سياسياً بالاتحاد الهاشمي) خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، وسعي الدول الأوروبية إلى رسم خريطة جديدة للوطن العربي، والتدخل في الشؤون الداخلية العربية بدعوى حماية الأقليات، وازدياد الصراع بين القوى الكبرى على المنطقة العربية بعد اكتشاف النفط، والذي تبلور في اتجاهين: الأول، دعا إلى اتحاد بين البلاد العربية وتبناه الاتحاد السوفيتي، والثاني، عمل على إفشال محاولات الوحدة وتجزئة المشرق العربي وتبنته الدول الغربية الكبرى. وفي هذا السياق، عرض المؤلف التغير الذي كان يطرأ على مواقف الدول الكبرى تجاه المشروعات الحدودية العربية في فترة ما بين الحربين العالميتين والتي تراوحت ما بين تشجيع هذه المشروعات وإفشالها لخدمة مصالحها وفق مقتضيات الظروف. كما وثق موقف الملك عبد العزيز آل سعود الذي رفض تنصيبه ملكاً على المشرق العربي مقابل حصوله على قرض بحوالي ١٥ - ٢٠ مليون جنية استرليني وإقناع العرب بقبول تأسيس كيان يهودي في فلسطين.

وتناول الفصلين الرابع والخامس الجهود التي دفعت إلى إنشاء جامعة الدول العربية والتطورات التي مرت بها بعد إنشائها، والمبادرات الخاصة بالدفاع عن الشرق الأوسط خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٥٥ خاصة الجدل بشأن حلف بغداد،



وتصاعد الحركة القومية العربية بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر، ومحاولات الولايات المتحدة سد الفجوة الناجمة عن تراجع نفوذ بريطانيا وفرنسا في الوطن العربي من خلال مشروع الرئيس الأمريكي أيزنهاور ١٩٥٧.

وناقشت الفصول الثالث والخامس والسادس والسابع، جهود الدول العربية في إقامة وحدة بينها، مثل الوحدة المصرية السورية خلال الفترة ما بين ١٩٥٨-١٩٦١، والمؤامرة التي دبرتها المخابرات الأمريكية للحيلولة دون إتمام الوحدة بين مصر وسوريا، وذلك خلفاً للموقف الأمريكي المعلن. إضافة إلى تناول قضية الوحدة بين الأردن والعراق والتي استمرت نحو ٥ شهور فقط، وظهرت كرد فعل لإعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة (ج.ع.م)، ونتيجة الإقناع البريطاني لملكي العراق والأردن بتزايد النفوذ السياسي للدولة الجديدة تحت قيادة عبد الناصر والأفكار الثورية والتحررية التي يمثلها، وتأثيرها على أنظمتهم الملكية والمحافظة في المنطقة.

وتناول الفصل الثامن التطور الذي حدث في الحركة العربية، وتراجع هدف إقامة دولة الوحدة، وبروز أهداف أخرى أقل طموحاً كمبادرات الاتحاد والتضامن، ومحاولات إنشاء كيانات اتحادية لم يتمكن أي منها من الاستمرار في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، وانعقاد مؤتمرات القمة العربية عامي ١٩٦٣ - ١٩٦٤، وإقامة دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٧١، والتي تلاها محاولات أخرى للاتحاد.

وعرض الفصل التاسع، مظاهر التضامن العربي في فترة السبعينيات والتي برزت بشكل واضح في حرب أكتوبر ١٩٧٣، وبروز العرب كقوة سادسة في العالم وفق التحليلات التي سادت هذه الفترة، واستخدامهم للنفط كسلاح سياسي للتأثير على سياسات القوى الغربية تجاه المنطقة. وفي هذا السياق، يشرح المؤلف سياسات الدول الكبرى لمواجهة هذا التضامن، والإجراءات التي اتخذتها لاحتواء سلاح النفط، والعمل على الفصل بين أمن الخليج والأمن العربي، وتجزئة الصراع



العربي - الإسرائيلي بحيث تجد الأطراف العربية نفسها في مواقف تنافسية مع بعضها البعض، ويسعى كل منها إلى الحصول على أفضل شروط لها. وتناول الفصل الأخير، سياسات الدول الكبرى لتفكيك النظام العربي وتغيير هويته من خلال عدم التعامل معه كطرف تفاوضي واحد، وانتقال الحوار العربي الأوروبي إلى عدد من الحوارات الفرعية مع مجموعات من الدول العربية، والشراكة الأمريكية - المغربية، والحوار مع حلف شمال الأطلسي. ويتضمن ذلك أيضاً الأفكار والجهود الغربية لإحياء النعرات الطائفية، وتسييس التعددية الاجتماعية، وطرح مشروعات التعاون الإقليمي التي تنكر على المنطقة صفتها العربية، وذلك بإدخال دول غير عربية فيها، وإخراج دول عربية منها، وهي مشروعات قديمة - جديدة يُعاد طرحها من جديد بعد الرفض العربي لها في الخمسينيات من القرن الماضي.

العالم كله ضد الوحدة العربية

يوضح المؤلف في خاتمة الكتاب أن سياسات الدول الكبرى تجاه قضية الوحدة أو الاتحاد العربي كانت بمثابة مسلسل من الوعود الكاذبة، وأدت تلك السياسات إلى تشجيع الخلافات بين القيادات والرؤساء العرب، بحيث أصبحت النخب العربية أدوات لتنفيذ سياسات الدول الكبرى.

ويطرح المؤلف في الخاتمة سؤالاً: لماذا اتخذت الدول الكبرى موقفاً رافضاً للوحدة العربية؟ ويجب على هذا السؤال من خلال عدة تفسيرات؛ أولها، لأن الدول الكبرى تحرص على الحيلولة دون ظهور دول كبرى أخرى، ويدل على ذلك تبني بريطانيا في القرن التاسع عشر وبداية العشرين سياسة توازن القوى بين الدول الكبرى بحيث لا تستطيع أي دولة منفردة أو تكتل من دولتين هزيمة الدول والتكتلات الأخرى. وفي حالة نمو قوة إحدى الدول بشكل متزايد، فإن بريطانيا يصبح فرض عليها القيام بالتحالف مع الدولة أو التكتل الآخر بحيث يتحقق التوازن مرة أخرى. وهكذا، سعت بريطانيا إلى الحفاظ على الوضع القائم في أوروبا -



والعالم، ومنع تغييره.

وثانيها، لأن الدول الكبرى تسعى إلى الاحتفاظ بمصالحها والاستزادة منها، حيث أشارت المراسلات الدبلوماسية البريطانية والأمريكية في أكثر من مناسبة إلى أن التعامل مع عدد من الدول الصغيرة أفضل بكثير من التعامل مع دولة واحدة كبيرة، وأن القدرة على التأثير في الأولى يفوق الوضع في الثانية، وبالتالي لن ترحب القوى الكبرى بقيام دولة كبيرة في قلب العالم القديم تُشرف على عدد من أهم بحاره وممراته المائية تمتد من الخليج العربي ومضيق هرمز شرقاً، والبحر الأحمر ومضيق باب المندب والمحيط الهندي جنوباً، وقناة السويس، وتشغل الشاطئ الجنوبي من البحر الأبيض المتوسط لتصل إلى المحيط الأطلنطي.

وثالثها، لأن فكرة الوحدة العربية عادة ما ارتبطت برفض الصهيونية وإسرائيل. وعلى الرغم من تراجع الاهتمام الفعلي بهذا الموضوع في القرن الحادي والعشرين بسبب ظهور قضايا أخرى كالإرهاب والعنف وتهديد كيان بعض الدول العربية، فقد استمرت أهمية القضية الفلسطينية من الناحية المعنوية والأخلاقية، واستمر وضع بند خاص بها في كل مؤتمر للقمة العربية باعتبارها أحد المفاتيح الأساسية لتحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وهذا يُمثل نقطة صدام مع الدول الغربية الكبرى التي تبنت إعلان بلفور، وضمنته في صك الانتداب على فلسطين، ودعمت قيام إسرائيل وسياساتها في المنطقة منذ ذلك الحين وحتى نهاية عام ٢٠١٧ الذي شهد قرار الرئيس الأمريكي بشأن إعلان القدس عاصمة لإسرائيل.

ورابعها، تعطيل النخب السياسية العربية لعملية الوحدة نتيجة التنافسات الصغيرة فيما بينهم، ومشاركتها في المعترك الدولي دون فهم كامل لأهداف أطرافه وسياساتهم، وحرص هذه النخب على الاستمرار في السلطة وطلب الحماية لنظمتهم من الدول الكبرى مقابل رعاية مصالحها في بلادهم، واندفاعهم وراء شعارات براقة غير ممكنة ولا يُوفر الواقع المعطيات اللازمة لتنفيذها، فضلاً عن تركيزهم



على المشاعر الوطنية القُطرية على حساب العروبة. ويضاف إلى هذه الأسباب، ضيق "المسافة الاستراتيجية" بين الوطن العربي والدول الكبرى، حيث فرضت حالة التماس المباشر بين "الإقليمي التابع" و"العالمي المهيمن" على أعضاء النظام العربي ومؤسساته التحرك في مسارات تضمن استمرار مصالح القوى الكبرى في المنطقة وتحول دون الخروج عنها، وأنه عندما انبعثت قوة عربية داخلية سعت لفك الارتباط بين "الإقليمي" و"العالمي" أو لتغيير نمط التحالفات مع القوى الكبرى، فإن النظام العالمي تدخل بأساليب سياسية وعسكرية لوأد هذه القوة.

وإذا كان المؤلف قد اختتم الكتاب الذي جاء في ٢٣٩ صفحة، بعبارة "الوحدة مهمة صعبة وعسيرة، ولكنها ليست مستحيلة"، فيصبح أمامه مهمة الإجابة على سؤال: ما هو السبيل لإقامة وحدة عربية؟ لأن في الوحدة نهضة للعرب وعزة وكرامة.